

برنامج

الشفافية والمساءلة



مركز دعم
تقنية المعلومات
SITC
Support for Information Technology Center

ورقة تعريفية عن:

كيف تؤسس مرصد برلماني؟

ورقة تعريفية عن

كيف تؤسس مرصد برلماني

تاريخ النشر: 2013

الناشر



مركز دعم لتقنية المعلومات

Support for Information Technology Center

2 شارع حسين باشا المعمار متفرع من محمود بسيوني،

ميدان طلعت حرب، وسط البلد - الدور الرابع - شقة 8

002 02 257 56 417

info@sitcegypt.org

www.sitcegypt.org

ورقة تعريفية عن كيف تؤسس مرصد برلماني؟

فريق العمل

قام بإعداد هذه الورقة أحمد خير الباحث والمدير العام للمركز، و فيبي سعد، وماهر عبد الرحمن الباحثين في المركز.

الفهرس

المقصود بالمرصد البرلماني

الفرق بين المرصد البرلماني وبين الموقع الخاص بالبرلمان

دور المراصد البرلمانية

أهمية المراصد البرلمانية

كيف تؤسس مرصداً برلمانياً؟

ملاحق:

عرض لمرصد الأداء النيابي اللبناني

عرض للمرصد البرلماني للمملكة المتحدة

المقصود بالمرصد البرلماني

بحسب التعريف اللغوي فإن الراصد للشئ أى المراقب له. والمقصود بالمرصد البرلماني لا يخرج عن هذا التعريف اللغوي حيث يقوم برصد ومراقبة أداء النائب العضو، والكتلة واللجنة البرلمانية، فضلاً عن المجلس ككل، ويجري مقارنة هذا الأداء من حيث أولوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى قربها أو بعدها عن أولويات المواطن بصورة عامة، للتعرف على "الدور التمثيلي" للمجلس والنواب على حد سواء.

وقد إنتشرت فكرة المرصد التي تراقب وتقيم أداء المؤسسات في الدول العربية منذ فترة حديثة نسبياً وإرتبط هذا الإنتشار لفكرة الرصد والمراقبة بصعود دور المجتمع المدني الذي كان في جزء منه يشتبك مع مخالفات المؤسسات الرسمية لحقوق الإنسان، وجزء من هذا الإشتباك كان رصد وتوثيق هذه الإنتهاكات. ثم تطورت فكرة التوثيق والرصد وأخذت تتبلور حتى أصبحت هي نفسها عمل كثير من المؤسسات، فبدأنا نسمع عن مرصد حقوق الإنسان، والمرصد الخاصة بتوثيق الإنتهاكات كالتي تحدث للإعلاميين على سبيل المثال، ثم مرصد الأداء النيابي (يعد مرصد الأداء النيابي اللبناني وهو مشروع أطلقتته جمعية نحو المواطنة في العام 2006 أقدم مرصد لتقييم الأداء النيابي في الشرق الأوسط). والمقصود بمرصد البرلمان على وجه التحديد هو مراقبة ورصد أداء عمل مؤسسة التشريع والرقابة، فباعتبار أن الشعب هو الذى أتى بمؤلاء النواب وباعتباره مصدر السلطات؛ فله الحق في معرفة ومتابعة عمل ممثليه في البرلمان وحثهم على تحسين أداء الحكم وأخذه نحو مسؤولية أكبر، وله الحق أيضاً في المشاركة بأمر الشأن العام وعملية صنع القرار. ويقوم المرصد البرلماني بتقديم وإتاحة المعلومات بوسائل بسيطة يمكن للمستخدم العادى التعامل معها والإستفادة منها. ومن المعروف أنه من الركائز الأساسية لبرلمان ديمقراطي أن يتمتع بالشفافية والإنتتاح وأن يمثّل المواطنين. وفي الدول العربية مازالت الهوة بين المؤسسات الرسمية وبين المجتمع المدني واسعة، وعلى الرغم من وجودها بدرجات متفاوتة بين الدول إلا إنها في الجمل لا تتيح كل المعلومات وبالتالي لا يتمكن المواطن من المراقبة الجيدة لعمل هذه المؤسسات وترشيد أداءها وتحسينه أو محاسبتها. وهنا تأتي أهمية دور تلك المرصد؛ نظراً لأهمية الرقابة التي تمارسها على الأداء البرلماني، والمعلومات التي توفرها للناخبين التي تمكنهم من تقييم أداء مرشحهم داخل البرلمان. وهذا الرصد يحتاج إلى قواعد أو منهجية عامة تضع شروط وأهداف وطريقة هذا الرصد وهي في الحد الأدنى المشترك تقوم على ضرورة إستقلال المرصد عن النواب وعدم حجب أى معلومات وأيضاً تحديد مصادر المعلومات التي يستقى منها المرصد بياناته ومعلوماته.

الفرق بين المرصد البرلماني و بين الموقع الخاص بالبرلمان:

عرفت البرلمانات العربية بدورها تشريعي أكثر منه رقايبا على مدي عقود عديدة ففي مصر أنشأت المجالس الشعبية في 1866 ولم تأخذ حقها في الرقابة على السلطة التنفيذية سوى في آخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر رغم أن الأعراف البرلمانية تنص على حق السلطة البرلمانية في الرقابة على السلطة التنفيذية كنوع من أنواع توازن القوى إلى جانب إصدار التشريعات المنظمة.

و إنطلاقاً من مبدأ الضوابط و التوازنات فإن المجتمع المدني في مطلع القرن الواحد و العشرين بدأ في ممارسة الرقابة على السلطة البرلمانية و تتمثل في متابعة أداء النواب بشكل خاص و التشريعات البرلمانية بشكل عام. و تكمن أهمية دور المجتمع المدني في متابعة الأداء البرلماني أنها تزيد من نسبة المشاركة السياسية للمواطنين و ذلك من خلال إتاحة المداولات و القرارات التي يتخذها البرلمان للمواطنين من خلال مواقع بحثية صديقة للمستخدم بالإضافة إلى الرسومات و التقارير التوضيحية المتاحة للاطلاع من جانب أي مستخدم عادي و لا تتطلب أن يكون على دراية كاملة بالتشريعات و ذلك يعزز من دور الفرد في عملية صنع القرار حيث لا يقتصر دوره حينها على الإدلاء بصوته و ينعكس بشكل إيجابي على نسب مكافحة الفساد فالسلطة التشريعية تستمد سلطتها من الشعب مباشرة مما يعلي من دورها تجاه باقي السلطات ولكن لا يزال مانح هذه السلطة، وهو هنا الشعب، والذي له الحق الأصيل في الرقابة عليها يفترق مثل هذا الدور.

فبالإطلاع على المواقع البرلمانية التابعة للسلطة التشريعية، نجد أن السبل البحثية في هذه المواقع غير صديقة للمواطنين بالإضافة إلى المادة التي تعرض بطريقة جافة أقرب إلى الخبرية مما قد يعجز الكثير عن فهمه و متابعته لعدم احتوائه على أي من التوضيحات أو تحليلات يتمكن من خلالها المواطن من فهم المحتوى فهي أقرب للمواقع الخبرية عن البرلمان.

وبالتالي يأتي دور تلك المراصد حتي يتيح للمواطنين إمكانية معرفة:

- ما أنجزه المجلس ولجانته من مهام تشريعية، وكيف تعامل مع مشاريع القوانين الواردة من الحكومة، مدى مشاركة النواب في تقديم الإقتراحات التشريعية للنواب.
- ما أنجزه النائب أو الكتلة البرلمانية التي ينتمي إليها من أدوار رقابية وتشريعية من خلال أدوات الرقابة والتشريع المعروفة: أسئلة، إستجوابات، مذكرات، إقتراحات برغبة، إقتراحات بقانون إلى غير ذلك.
- التعرف على خريطة المواقف النيابية حيال القضايا العامة خاصة التي تمس مصلحة المواطنين.

كما تقوم تلك المراصد بإصدار تقارير منتظمة ترصد وتحلل حصاد الدورات البرلمانية المتعاقبة تشريعياً ورقابياً، كما تصدر تقارير (نوعية) خاصة بأداء المجلس حول بعض القضايا المحددة التي تنصدر مكانة متقدمة في أولويات المواطن. كما تنظم استطلاعات دورية للرأي العام للتعرف على أولوياته الوطنية ورصد نظراته وآرائه في أداء السادة النواب والمجلس عامة، في مسعى لقياس "الدور التمثيلي" للنواب والكتل. كما تقدم بحوثاً وتحليلات لدعم عمل البرلمان في مجال الرقابة والتشريع.

أيضاً، تعمل تلك المراصد على تحسين التغطية الإعلامية للبرلمان من حيث الإنتقال من أخبار القيل والقال إلى تسليط الضوء على القضايا الجوهرية خاصة تلك المتعلقة بالسياسات العامة. كذلك، تغيير رؤية البرلمانيين أنفسهم بشأن دورهم كممثلين للشعب من حيث الإنتقال من دور تقديم الخدمات الاجتماعية مثل توفير فرص عمل للشباب إلى الإهتمام بدورهم التشريعي.

كما تقوم بدعم عناصر الحوكمة الديمقراطية، وتحفيز المطالب الشعبية بشأن برلمانات أكثر فاعلية، وتنشيط مشاركة المواطنين وزيادة مساءلة البرلمانات أمام الناخبين.

أهمية المراصد البرلمانية:

أولاً: تعزيز الحق في المعرفة:

من الضروري للمواطنين معرفة الأنشطة التي يقوم بها البرلمان وما يفعله البرلمانيون من أجل تعزيز آليات الشفافية والإففتاح. فيعتبر حق المواطنين في المعرفة والوصول إلى المعلومات من أهم الأدوات المعززة لمبادئ المساءلة والشفافية. وتقوم تلك المرصد بدور تثقيف الجمهور وإشراك المواطنين في العملية البرلمانية عن طريق جمع المعلومات عن العمل البرلماني وعن السياسيين ونشرها، كما تقوم بنشر البيانات عن كل عضو برلماني وملخصات بأنشطة البرلمان في الدورة أو السنة.

ثانياً: تعزيز المساءلة الاجتماعية:

ببساطة، يقصد بمفهوم المساءلة هي تحمل الأفراد والمنظمات في المجتمع سواء كانت العامة أو الخاصة أو الأهلية المسؤولية عن تنفيذ مهامها بشكل صحيح بواسطة السلطات الممنوحة لها. وبالنظر إلى البرلمان، نجد أن المهمة الرئيسية للبرلمان تتمثل في إصدار القوانين والتشريعات، رقابة الميزانية العامة للدولة، وتمثيل طموحات المواطنين. ومن ثم، يجب على البرلمانيين العمل من أجل المصلحة العامة، في وجدو آليات رصد الأداء البرلماني، فإنها تساعد على جعل هؤلاء البرلمانيين مسؤولين أمام الشعب عن أداؤهم. وبالتالي، تأتي أهمية المرصد البرلمانية من خلال دورها في تعزيز المساءلة الاجتماعية وزيادة قدرة المواطنين على توجيه المساءلة للبرلمان من خلال زيادة أعمال الرصد الفعال للعمليات التشريعية والأعمال الروتينية للبرلمان وكذلك القدرة على الضغط من أجل إحداث تغييرات في مشاريع القوانين المتعلقة بالحكم وحقوق الإنسان وغيرها.

كذلك تعمل المرصد على محاربة الفساد وآلياته داخل البرلمان عن طريق منع تضارب المصالح بين العمل البرلماني والمصالح الشخصية للنواب. وتهدف هذه القيود إلى إزالة أى تضارب بين مصالح السياسيين الخاصة ومصالح المواطنين العامة الذين انتخبوا هؤلاء السياسيين لتمثيلهم. ومن هذه القيود مراقبة مدى التزام النواب بالقوانين البرلمانية التي تمنعهم من شغل وظائف أخرى بموازاة عملهم البرلماني لاسيما وظائف المسؤولين التنفيذيين حيث يكون التضارب واضحاً، وكذلك العمل في الشركات الخاصة التي تستفيد من العقود الحكومية أو غير ذلك من المدفوعات الحكومية.

ثالثاً: زيادة المشاركة السياسية للمواطنين:

إن تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات التي تساعد على إتخاذ قراراتهم وتشكيل وعيهم السياسي تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى مشاركتهم الإيجابية في المجال السياسي. فعن طريق المرصد البرلمانية، يتمكن المواطنين من توجيه الأسئلة إلى أعضاء البرلمان، معرفة سبل التصويت من قبل النواب، متابعة مدى تحقق الوعود التي قطعت من قبل النواب أثناء حملاتهم الانتخابية وكذلك مراقبة أى مصروفات أو أرباح إضافية قد حصل عليها النواب. أيضاً، توفر المرصد أنشطة تفاعلية مع المواطنين تتيح لهم وسائل للتعليق على التشريعات وتقديم آرائهم بشأن السياسيين.

رابعاً: النهوض بمستوى الأداء البرلماني:

فزيادة المشاركة الشعبية وتوفير الفرصة للمواطنين لتقييم ممثليهم، فإن ذلك يعمل في النهاية على زيادة فعالية الأداء البرلماني ليتماشى مع الممارسات الديمقراطية العالمية سواء على صعيد الآليات التشريعية، أو على صعيد وسائل وأدوات ممارسة الوظيفة الرقابية للبرلمان

على أعمال السلطة التنفيذية. أيضاً، تعمل تلك المراصد على تحسين الأداء البرلماني للنواب عن طريق تقديم بحوث موثوقة ومستقلة للنواب بشأن التشريعات تسلط فيها الضوء على النقاط الرئيسية في القوانين وخلفياتها كما تقدم برامج المساعدة التشريعية للبرلمانيين وتقوم بتدريب الصحفيين على السبل المثلى لمتابعة عمل البرلمانيين.

خامساً: تعزيز الحوار المجتمعي:

تعمل المراصد البرلمانية على تعزيز وتعميق الشراكة بين البرلمان وبين مختلف مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والأحزاب السياسية والقطاع الخاص في المجتمع من خلال إطلاق آليات للتفاعل والتشاور والحوار. كما تقوم برصد التفاعل القائم بين المجلس واللجان والكتل والنواب من جهة والمواطنين والمجتمع المدني وبقية الفاعلين الاجتماعيين في البلاد من جهة أخرى لمساعدة الجهات الأخيرة على الإنخراط في العملية البرلمانية والتعرف على آرائها ومقترحاتها لتطوير أداء المجلس وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتطوير العلاقة التفاعلية بين الناخب والنائب، والمجلس والمجتمع المدني على حد سواء.

كيف تؤسس مرصد برلماني؟

إن الهدف الرئيسي لتأسيس مرصد برلماني يكمن في القيمة المعلوماتية التي تقدمها المرصد البرلمانية في ظل الحاجة الماسة لتداول المعلومات، و حاجة المواطن لمعرفة كل ما يخص من ينوب عنه داخل البرلمان و بالتالي أيا كانت نوعية المعلومة التي تقدمها المرصد للمواطن العادي فإنها تقدم قيمة علمية سواء كمية أو كيفية فيما يتعلق بالموضوع الذي تقوم عليه فكرة المرصد

يهدف المرصد البرلماني إلى تقديم كم هائل من البيانات و المعلومات عن كل ما يتعلق بالحياة النيابية و ممارسة العمل السياسي داخل البرلمان

بالإضافة إلى عمل المرصد كوسيلة للإمداد بالمعلومات و البيانات إلا أنه أيضا يلعب دور المراقب المدني على أداء نواب البرلمان في مرحلة ما بعد إنتهاء فترة الترشح و إعلان النتائج و هو ما يعنى عدم إنتهاء دور المرصد عند تقديم قواعد البيانات الخاصة بالنواب و إنما له دور ممتد في متابعة أخبار النواب داخل البرلمان بالإضافة إلى تقييم أداء النواب داخل البرلمان على صعيدى الدور الرقابي والتشريعى للنائب.

تتمثل الخطوة الأولى في تأسيس مرصد برلماني في تحديد رؤية و أهداف واضحة للمرصد ذاته

أولاً : تحديد أهداف المرصد البرلماني

يمكن إجمال أهداف المرصد البرلماني في النقاط التالية:

أولاً: أهداف تتعلق بإتاحة المعلومات و تداولها:

أولاً: توفير قاعدة بيانات بالتشريعات الخاصة بتنظيم البرلمان و تشكيل اللجان بداخله و كذلك قاعدة بيانات خاصة بقرارات اللجنة المنظمة للانتخابات

ثانياً: توفير قواعد بيانات عن المرشحين في مراحل الإنتخابات المختلفة و عن النواب في مرحلة ما بعد تحديد نتيجة الإنتخابات

ثالثاً: توفير قاعدة بيانات كاملة عن المرأة والطوائف الدينية المختلفة في البرلمان

رابعاً: توفير قاعدة بيانات بأخبار البرلمان في الوسائل الإعلامية المختلفة بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات بالتقارير الصادرة عن مراقبة عملية الإنتخاب و التصويت خلال مراحل الإنتخابات المختلفة.

خامساً: توفير رسوم بيانية تسهل على مستخدم المرصد التعرف على نسب المرشحين من الرجال و النساء

سادساً: توفير قاعدة بيانات كاملة عن الأحزاب المشاركة في الإنتخابات و الكتل و التحالفات البرلمانية أثناء فترة الإنتخابات وعقب إنتهائها و إعلان النتائج

سابعاً: توفير قاعدة بيانات عن اللجان البرلمانية تتضمن التعريف بها و والأوراق الصادرة عنها.

ثانياً: أهداف تتعلق بدور المرصد في رصد أداء النائب على صعيد الدور الرقابي و التشريعي داخل البرلمان:

إستناداً إلى أن المرصد البرلماني يقوم بعدد من الأدوار المكتملة لبعضها البعض فلا تقتصر أهداف المرصد على توفير قواعد البيانات فقط إنما يقوم برصد أداء النواب على صعيدى الدور الرقابي و التشريعي الذى يقوم به النائب داخل البرلمان

اولاً : على صعيد الدور الرقابي للنائب داخل البرلمان

قدرة المرصد على متابعة كل ما يدور بداخل البرلمان من أنشطة للنواب و مايصدر عنهم من إقتراحات و إستجابات و مناقشات عامة و طلبات إحاطة و طلبات بسحب الثقة من الحكومة و كذلك متابعة أنشطة النواب من خلال وسائل الإعلام المختلفة و تقديمها للمواطن بموضوعية.

ثانياً: على صعيد الدور التشريعي للنائب داخل البرلمان

قدرة المرصد على مراقبة ما يصدر عن البرلمان من تشريعات و قوانين و مساهمات النواب فى تقديم مشروعات قوانين على رئيس المجلس و كذلك رصد لنوعية الموضوعات التى تطرح بصفة دائمة داخل الجلسات أو تلك التى تتعلق بحوادث عرضية فى المجتمع .

ثالثاً : أهداف تتعلق بالمشاركة المجتمعية:

يمثل المرصد البرلماني و سيلة للتواصل بين المواطن و نائبه داخل البرلمان كما يعطى صورة واضحة عما يجرى داخل البرلمان دون الإعتماد على وسائل الإعلام المتحيزة و التى قد لاتعطى صورة جيدة عن الأداء البرلماني مما ينفر المواطن من متابعة أداء نوابه داخل البرلمان، كذلك يفعل البرلمان عدد من وسائل الإتصال بينه و بين المواطن العادى أو المستخدم و الذى يرغب فى الإستفسار عن ما يقدمه المرصد فيما يخص الدور التشريعي أو الرقابي للبرلمان.

وبالتالي، يعتبر تحديد أهداف المرصد البرلماني هو الخطوة الأولى فى تأسيس المرصد فعند وضوح الفكرة و الأهداف التى تستند إليها تلك الفكرة يسهل الحصول على المعلومات و البيانات التى يمكن الإعتماد عليها لتغذية جسم المرصد.

رابعاً: أهداف تتعلق برصد دور البرلمان الرقابي على الموازنة العامة للدولة:

تقوم برصد الدور الرقابي لأنشطة البرلمان الممارسة على السلطة التنفيذية وهى تتضمن عدة مؤشرات منها عدد الإستجابات المقدمة، وعدد الزيارات التى قام بها الوزراء للحضور لجلسات البرلمان بناء على طلب النواب، وكذلك عدد الطلبات التى تقدم بها النواب

للحكومة إزاء قضايا معينة ومدى إستجابة الحكومة لتلك الطلبات. وكذلك مراقبة دور البرلمان في مناقشة الموازنة العامة للدولة التي تمثل الوسيلة التي تقوم الدولة من خلالها بتحديد أولويات سياستها وكيفية تقديم الخدمات للمواطنين. وتعتمد فعالية هذا الدور البرلماني على قدرة البرلمان على تعديل بعض بنود الموازنة وفقاً للصلاحيات الممنوحة له ودور اللجان البرلمانية في عملية إعداد الموازنة حيث يقوم البرلمان بمراجعة تقديرات موازنة الدولة وتسليط الضوء على أولويات الإنفاق العام ومراقبة عملية صنع الميزانية وكيفية تمويلها وتنفيذها وكذلك مناقشة بنودها والمخصصات المالية الممنوحة للمؤسسات الحكومية والوزارات. وتقوم المرصد أيضاً برصد قيام البرلمان بإعداد تقارير تضمن شرحاً لهيكل الموازنة العامة وتعريف لأبوابها الرئيسية وآليات تعبئة الموارد لتمويلها وعملية إعداد الموازنة والجدول الزمني لتنفيذها، بالإضافة إلى إستعراض لحالة الإقتصاد عامة.

ثانياً : تحديد مصادر المعلومات و البيانات التي يعتمد عليها عمل المرصد

تعتبر خطوة تحديد مصادر البيانات و المعلومات التي يقوم عليها المرصد البرلماني هي الخطوة الثانية في بناء مرصد برلماني و تتعدد المصادر المعلوماتية التي يمكن الإعتماد كما تتعدد أنواعها فمنها ما يندرج تحت مسمى "مصادر أولية" و منها ما يندرج تحت مسمى "مصادر ثانوية"

أولاً : المصادر الاولية

في مرحلة الترشح للانتخابات :

أولاً: يمكن الإعتماد على دعاية المرشحين لأنفسهم و الصفحات الرسمية لهم على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر أولى للمعلومات

ثانياً: التواصل مع المرشحين أنفسهم من خلال وسائل إتصال مضمونة أو مؤكدة المصدر مثل القائمين على الحملات الإنتخابية

ثالثاً: الإعتماد على المواقع الرسمية التي يقوم بعض المرشحين بإنشائها لأنفسهم

رابعاً: الإعتماد على عدد من المواقع التي تنشئها اللجان المشرفة على الإنتخابات - إن وجدت- لتغطية فترة الإنتخابات

في مرحلة ما بعد إعلان النتائج:

أولاً : الإعتماد على مضابط الجلسات كمصدر أولى لتغطية أداء النواب داخل البرلمان و تعتبر مضابط الجلسات مصدر هام من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المرصد في تحديد دور النائب سواء الرقابي أو التشريعي و ذلك بحصر نشاطاته من خلال المضبطة و الذي يمكن تقييمه من خلال معرفة عدد مشاركات النائب على سبيل المثال في تقديم طلب برغبة أو طلب بسحب الثقة أو إستجواب أو سؤال، أو مشاركته في تقديم مشاريع قوانين على البرلمان.

ثانياً: الإعتماد على التقارير الصادرة عن اللجان المختلفة داخل البرلمان.

ثانياً : المصادر الثانوية

أولاً: الإعتماد على بعض المواقع التي تم إنشائها بواسطة أفراد مثل " المنتديات " في جمع البيانات عن المرشحين أو النواب و لكن يجب التأكد من صحة البيانات المنشورة فيها لضمان مصداقية ما ينشره المرصد من معلومات و بيانات.

ثانياً: الإعتماد على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لمتابعة عملية الإنتخابات و أداء النواب داخل البرلمان عقب إعلان النتائج.

ثالثاً : الإعتماد على مصادر مفتوحة المصدر لعرض البيانات و المعلومات

الخطوة الثالثة في تأسيس المرصد تتمثل في تحديد نوعية البرمجة المستخدمة، ولما كان الغرض من إنشاء المرصد العمل على إتاحة المعلومات و توفير قواعد بيانات للمستخدمين يسهل التعامل معها ويفضل أن تكون المصادر البرمجية التي يعتمد عليها المرصد مفتوحة المصدر حتى يستطيع المستخدم الحصول على المعلومات التي يوفرها المرصد في صور برمجية مختلفة بسهولة و يسر.

كما يفضل أن يعتمد المرصد على مصادر بيانات ليس لها رخصة بمعنى إنها لا تكون مقيدة بحقوق الملكية الفكرية لصاحبها حتى يسهل تداولها، كذلك يجب أن يكون المرصد مجهز بإصدار البيانات و المعلومات بأسرع وقت ممكن حتى يستطيع المستخدم الاستفادة من المعلومات في وقتها دون أن تفقد قيمتها.

يجب أيضاً عرض المعلومات و البيانات بصورة سهلة و ميسرة على كل المستخدمين بحيث يسهل على المستخدم فهمها أو التعامل معها، وأن يوفر المرصد خدمة البحث السهل و السريع بالإضافة إلى توفير شرح وافي للمستخدم عن آلية البحث التي يوفرها المرصد.

كذلك يجب أن يتوفر بالمرصد خدمة بيانات الإتصال بإدارة الموقع حتى يسهل على المستخدم تقديم الشكاوى و المقترحات لإدارة المرصد مما يسهل استخدام المرصد و يعمل على تطويره في نفس الوقت.

رابعاً : استقلالية المرصد عن النواب


قد يكون المرصد وسيلة لتحقيق التواصل بين المستخدم أو المواطن العادى و من ينوب عنه في البرلمان لكن يجب القيام بهذا الدور على نحو لا يقلل من استقلالية المرصد كوسيلة لتداول المعلومات إذ قد يكون هناك علاقات بين القائمين على عمل المرصد و النواب ممن ينقلون عنهم أدائهم داخل البرلمان و هنا يجب ألا تتدخل العلاقات الشخصية في عمل المرصد أو تؤثر على مجريات الأمور داخله حتى لا يصبح المرصد مجرد تابعاً لأخبار هؤلاء النواب و ليس مرصداً ينظر بعين الرقيب على أداء النواب و يقوم بتقييم هذا الأداء.

عناصر المرصد البرلماني:

1- الأعضاء والنواب:

فيستعرض أسماء النواب والأحزاب التي ينتمون إليها وكذلك أسماء المقاطعات التي يمثلونها في البرلمان وتاريخ إنتخابهم. وبالنظر إلى المرصد البرلماني للمملكة المتحدة، نجد أنه يتيح عدة خدمات إضافية تشمل:

- إمكانية مراسلة النائب البرلماني أو الإشتراك في إحدى الخدمات للحصول على مراسلات من النائب
- الفيديوهات الخاصة بالنائب أثناء الجلسات البرلمانية أو المناقشات
- عدد مرات التصويت على مشروعات القوانين أو القرارات، وأهم المواضيع التي تحدث النائب عنها في الجلسات وبعض الإحصائيات الخاصة بذلك.



Diane Abbott
Labour MP for Hackney North and
Stoke Newington

**Email me updates on Diane
Abbott's activity**
(no more than once per day)

- Entered Parliament on 11 June 1987 — General election
- [Send a message to your MP](#) (via WriteToThem.com)
- [Sign up to HearFromYourMP](#) to get messages from your MP
- Help us add video by [matching a speech by Diane Abbott](#)
- [Voting record](#)
- [Topics of interest](#)
- [Most recent appearances](#)
- [Numerology](#)
- [Register of Members' Interests](#)
- [Expenses](#)

وكذلك مرصد الأداء النيابي اللبناني، حيث يتم تصنيف النواب بالاسم أو التكتل أو اللجان البرلمانية أو الحزب أو الدائرة الانتخابية:

النواب

أختار لقب:

أختار التكميل:

أختار اللجان:

أختار دائرة إنتخابية:

أختار الحزب:

ابحث

دائرة إنتخابية : زعرنا

سليم كرم

مكان وتاريخ الولادة : 1946
الحالة الإجتماعية : متزوج



الحزب : مستقل

مهنة : رجل أعمال

مقابلات

اليوم الصور

← أنشطة خارج البرلمان

← رسائل تايتك

البريد الإلكتروني : j.sleiman@mindfield.co

دائرة إنتخابية : بعلبك و الهرمل

وليد سكرية

مكان وتاريخ الولادة : 1948
الحالة الإجتماعية : مطلق



كذلك يمكن توفير إحصاءات خاصة بمدى مشاركة النواب على مدار الدورات البرلمانية كما نرى في المرصد الأردني:



كما يمكن توفير محرك بحثي يتيح معرفة النائب الخاص بالمقاطعة عن طريق ادخال الرقم البريدي أو بتوفير خارطة موضع عليها أسماء المقاطعات والنواب التابعين لها.

وبالتالي يتمكن المواطنين من فهم بيانات اعتماد العضو والتبعية الحزبية والتفويض الانتخابي والأدوار في البرلمان والحضور بالإضافة إلى إمكانية الإتصال بالمكاتب البرلمانية للنواب لتعزيز التواصل مع المواطنين، وكذلك ضمان مساءلة النواب من قبل دوائرهم الانتخابية عن سلوكهم أثناء التصويت.

2- نبذة عن البرلمان:

فيستعرض تاريخ نشأته والمجالس المكونة له والقوانين والتشريعات التي تحكم عمله وطريقة إنتخاب نوابه، وكذلك اللجان المكونة داخل المجالس النيابية مما يعمل في النهاية على تعزيز فهم المواطن العادي لدور البرلمان الدستوري كمؤسسة مجتمعية وهيكله ووظائفه والنظام الداخلي الحاكم له.

كما هو الحال في المرصد البرلماني الأردني:

المرصد البرلماني الأردني	
انظمة وقوانين	
انظمة وقوانين	
الزيارات	عدد الإظهارات: 10
#	عنوان الصفح
685	1 قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2010
655	2 دستور المملكة الأردنية الهاشمية
2993	3 آلية الانتخاب
3772	4 قانون الأحزاب السياسية
2731	5 قانون الانتخاب لمجلس النواب / قانون مؤقت رقم (34) لسنة 2001
2580	6 النصوص التشريعية الأساسية: النظام الداخلي لمجلس النواب

3- المضابط:

يشتمل على قاعدة بيانات خاصة بمضابط المجلس وكذلك كافة النقاشات العامة التي يتناولها النواب، وتقوم بعض المرصد مثل المرصد البرلماني للمملكة المتحدة بإضافة محرك بحث ليسهل على المواطنين البحث عن مضبطة بعينها بتحديد تاريخها.

وبالتالي تقوم هذه المراصد بمهمة أرشفة المعلومات البرلمانية بشكل رقمي وتتاح للمواطنين دون مقابل، كما يعمل على الحصول على تلك المعلومات دون التقيد بالحدود الجغرافية وذلك بإتاحتها إلكترونياً.

Overview MPs Lords Debates Written Answers and Statements Bill Committees Upcoming

UK Parliament Hansard Debates

Recent House of Commons debates

Housing Market Reform
Europe (379 speeches, 1 annotation)
Wednesday, 30 January 2013

Marriage (Same Sex Couples) Bill
(331 speeches, 5 annotations)
Tuesday, 5 February 2013

Commercial Lobbyists (Registration and Code of Conduct) Bill
(180 speeches)
Friday, 1 February 2013

Canterbury City Council Bill
Clause 2 – Interpretation (126 speeches)
Thursday, 31 January 2013

Search debates

Commons Westminster Hall Lords

February 2013

Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
				1	2
4	5	6	7	8	9
11	12	13	14	15	16
18	19	20	21	22	23
25	26	27	28		

[See all of 2013](#)

4- جدول الأعمال والفاعليات والأخبار:

يضم الأجنحة الخاصة بجدول أعمال البرلمان من حيث مواعيد إنعقاد الجلسات أو مناقشة مشروعات القوانين أو المقترحات بين النواب وكذلك مواعيد إنعقاد اللجان البرلمانية وما يستجد من أخبار عن سير أعمال المجلس.

وقد يضم أيضاً محرك بحثي عن أعمال المجلس القادمة كما هو الحال في المرصد البرلماني للمملكة المتحدة حيث يظهر ذلك المحرك على الجانب الأيمن من الموقع:

Overview MPs Lords Debates Written Answers and Statements Bill Committees Upcoming

Today's business

Thursday, 7 February 2013

Commons: Main Chamber

- Business, Innovation and Skills, including Topical Questions Oral Questions; 9:30 am
- Leader of the House Business Statement
- Curriculum and exam reform Statement
- (i) Subsidies for new nuclear power (ii) Closure of A&E departments Backbench Business
- Upgrading and dualling of the A47 – [George Freeman](#) Adjournment debate

Lords: Main Chamber

- Bilateral and multilateral discussions on the regulation of the civil and military use of drones – [Lord Judd](#) Oral Questions; 11:00 pm
- Improving social housing stock during 2013 – [Baroness King of Bow](#) Oral Questions
- Ensuring young people have a proper understanding of managing personal finances before leaving school – [Lord Kennedy of Southwark](#) Oral Questions
- The withdrawal of Centrica from the nuclear new build programme – [Lord Foulkes of Cumnock](#) Oral Questions
- To move that, notwithstanding the practice of the House, this House resolves that no introductions of new Peers shall take place until the recommendations in paragraphs 36, 47, 57, 63, and 67 of the First Report of the Leader's Group on Members Leaving the House, chaired by Lord Hunt of Wirral (HL Paper 83, session 2010–12), have been implemented – [Lord Steel of Aikwood](#) Motion
- HGV Road User Levy Bill - Second reading – [Earl Attlee](#) Legislation

What is this?

Upcoming business takes information from the calendar published by Parliament, links it with our MP/Lord data, and provides alerts for upcoming things you might be interested in.

Search upcoming business, or set up a future business email alert

February 2013

Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
				1	2
4	5	6	7	8	9
11	12	13	14	15	16
18	19	20	21	22	23
25	26	27	28		

وكذلك المرصد الأردني:

انظمة وقوانين وثائق ومعلومات الكتل النيابية المرشد الانتخابي جدول الاعمال خريطة الموقع

جدول الاعمال

فلتر العنوان

عدد الإظهارات: 10

الزيارات	عنوان المقال	#
1476	مناقشة ملحق جدول اعمال الجلسة الخامية عشرة الاربعة 26/1/2011	1
896	الجلسة الخامية عشرة الاحد 23/1/2011	2
1350	الجلسة العاشرة الخميس 20/1/2011	3
1118	استكمال الجلسة التاسعة الاربعة 19/1/2011	4
315	الجلسة التاسعة الاحد 16/1/2011	5
346	الجلسة الثامنة الاحد 9/1/2011	6

5- الإقتراحات والطلبات ومشاريع القوانين:

يضم كافة الإقتراحات ومشاريع القوانين المقدمة من النواب مع توفير إمكانية البحث عن مقترح أو مشروع قانون بعينه بتحديد تاريخه، ومن الممكن أن يضم أيضاً أسماء اللجان التي تختص بالنظر في مشاريع القوانين، ومن الممكن أن يتضمن أيضاً النقاشات التي جرت أثناء إجتماعات اللجان.

وبإتاحة تلك المعلومات، فإنه يشيع حاجة المواطنين في الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالبنود موضوع البحث وتوفير المداخلات المتعلقة بها وبالتالي طرح التحليل التمهيدي لتلك التشريعات بهدف تحقيق فهم واسع للنقاشات السياسية بشأن تلك المقترحات.

كما يمكن تصنيف تلك الإقتراحات والطلبات ومشاريع القوانين حسب عدد المشاهدات أو مدى تداولها في الأخبار أو على حسب الموضوع أو القطاع المختص بها بالإضافة إلى أفراد مساحة خاصة بالطلبات والمشاريع العاجلة.

وكما هو الحال في المرصد البرلماني للملكة المتحدة، يظهر محرك البحث على الجانب الأيمن من الموقع:

Overview MPs Lords Debates Written Answers and Statements Bill Committees Upcoming

Hansard Written Answers and Statements

Some recent written answers

Defence: Lost Property answered 5 February 2013
Madeleine Moon: To ask the Secretary of State for Defence

(1) which items were listed as (a) lost, (b) lost in transit and (c) missing at (i) COD Donnington and (ii) COD Bicester from 2010 to date; and if he will make a statement;

(2) what the total value was of items (a) lost, (b) lost in transit and (c) missing from Defence Equipment and Support in each year since 2007; and if he will make a statement;

(3) what the total value was of items (a) lost, (b) lost in transit and (c) missing from (i) COD Donnington, (ii) COD Bicester, (iii) HMNB Clyde, (iv) HMNB Portsmouth, (v) AC10 Colchester and (vi) HMNB Devonport; and if he will make a statement.

Search written answers and statements

Written answers Written ministerial statements

February 2013

Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
				1	2
4	5	6	7	8	9
11	12	13	14	15	16
18	19	20	21	22	23
25	26	27	28		

وكذلك توفير الإحصاءات الخاصة بتوزيع نسب تلك الإقتراحات حسب المقاطعات على سبيل المثال كما هو الحال في مرصد الأداء النيابي اللبناني:



6- مصروفات البرلمان:

يختص هذا القسم بمعرفة العلاقة بين التبرعات للحملات الانتخابية ومحتوى مشروعات القوانين المقدمة وتصويت النواب عليها حيث يشتمل على أسماء القطاعات والمشروعات الواردة تحتها ثم أسماء مجموعات الضغط المرتبطة بتلك المشروعات الحاصلة على أعلى استفادة من البرلمان وأسماء النواب المرتبطة بهم، وبالتالي يساعد ذلك المواطنين على الخروج بأحكام كافية بشأن نزاهة وصدق الأعضاء بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإفصاحهم عن املاكهم ومصاريفهم البرلمانية والدخل المتأني لهم من مصادر غير برلمانية بما في ذلك الفائدة والأرباح والمنافع العينية الأخرى.

كما هو الحال في المرصد الأمريكي :

7- تقييم أداء النواب داخل البرلمان:

لا يقتصر عمل المرصد البرلماني على توفير المعلومات البرلمانية الخاصة بما يدور داخل البرلمان من مناقشات أثناء الجلسات أو مواعيد إنعقادها أو توفير المعلومات التعريفية عن النواب، بل يقوم أيضاً في نهاية كل دورة برلمانية بإجراء تقييم لاداء كل نائب على مستويان، الأول للقياس العددي لنشاط النائب داخل البرلمان، والثاني يمنح درجات لتقييم الدور الرقابي والتشريعي للنائب.

أولاً: جدول توضيح إجمالي نشاطات النائب

	اسم العضو
	النوع
	الفصل التشريعي
	دور الإنعقاد
	رقم الجلسة
	مشروعات قوانين
	مشروعات قوانين الخطة والموازنة
	الإقتراحات بمشروعات قوانين
	المعاهدات والإتفاقيات الدولية
	الأسئلة
	طلبات الإحاطة
	طلبات الإحاطة العاجلة
	الاستجابات
	المناقشات العامة
	لجان تقصي الحقائق
	سحب الثقة من نواب رئيس الوزراء
	تعديل الدستور
	إحالة إلى لجنة
	تأجيل
	رفض
	قبول

استجابات المجلس

ثانياً: جدول تقييم الدور الرقابي والتشريعي للنائب

ملاحظات آليات التقييم	بيانات أساسية	
		اسم العضو
		النوع
		الفصل التشريعي
		دور الإنعقاد
	معاملات التقييم	
1 - الدور التشريعي للنائب (50 درجة)		
تمنح الدرجة لمشاركة النائب في مناقشة مشروعات القوانين، وتحتسب الدرجة كنسبة من عدد مشروعات القوانين التي تمت مناقشتها	15 درجة	مناقشة مشروعات قوانين
يحدد لها قسم خاص لتقييم تفاعل النائب معها، ودوره في إقرارها والموازنة	15 درجة	المشاركة في مناقشة مشروعات قوانين الخطة والموازنة
تحتسب الدرجة وفقاً لعدد المشروعات التي تم تقديمها خلال الدورة البرلمانية، ونسبة ما قدمه أو شارك في تقديمه النائب	10 درجات	التقدم بمشروعات قوانين
تحتسب الدرجة وفقاً لعدد مرات مشاركة النائب بالنسبة إلى عدد ما نوقش خلال الدورة	10 درجات	المشاركة في مناقشة المعاهدات والإتفاقيات الدولية
الدور الرقابي للنائب (50 درجة)		
تحتسب الدرجة وفقاً لعدد الأسئلة المقدمة نسبة إلى المتوسط العام للأسئلة المقدمة خلال الدورة البرلمانية	10 درجات	التقدم بأسئلة
تحتسب الدرجة وفقاً لعدد طلبات الإحاطة المقدمة نسبة إلى المتوسط العام للطلبات المقدمة خلال الدورة البرلمانية	10 درجات	التقدم بطلبات الإحاطة
تحتسب الدرجة وفقاً لعدد الاستجابات المقدمة نسبة إلى المتوسط العام للاستجابات المقدمة خلال الدورة البرلمانية	10 درجات	الاستجابات
تحتسب وفقاً لنسبة مشاركة النائب مقارنة بعدد المشاركات الإجمالية في الجلسات العامة	10 درجات	المناقشات العامة
عدد مشاركات النائب في اللجان المؤقتة ولجان تقصي الحقائق مقارنة بعدد اللجان الإجمالي	10 درجات	اللجان المشتركة ولجان تقصي الحقائق
	100 درجة	إجمالي

ويمكن من خلال مستويات التقييم ليس فقط تقديم صورة عددية لدور كل نائب، لكن أيضاً تقديم صورة نسبية تعمل على خلق توازن بين التقييم العددي، والوزن النسبي للدور الذي يقوم به النائب خلال الدورة البرلمانية.

ملاحق

عرض لمرصد الأداء النيابي اللبناني

اولاً : نبذة عن مرصد الأداء النيابي اللبناني:

يهدف مشروع مرصد الأداء النيابي اللبناني إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ويمثل المرصد مصدر معلومات يتيح للمواطنين معرفة مواقف نوابهم والإطلاع على أدائهم حيال المسائل المتعلقة بالسياسات العامة. يتضمن هذا الموقع قاعدة معلومات تم جمعها ورصدها حول نشاطات النواب ومواقفهم في مجالات السياسة العامة و قضايا الشأن العام. والمرصد يسعى إلى إطلاق عجلة حوار يستند أكثر فأكثر إلى الوعي والرؤية الواضحة للأمور ما بين المواطنين والنواب، لذلك فهو يطال مستويات مختلفة من النشاطات. ولعل صلب المشروع ينبع من السعي إلى تحقيق الآتي:

- مراقبة أعضاء المجلس النيابي، إلى جانب تأسيس قاعد بيانات إلكترونية شاملة وموسعة.
- استخدام وسائل تعزيز التواصل بين النواب والمواطنين من خلال جلسات إستماع محلية علنية يناقش فيها المواطنون النواب في القضايا التي تشغلهم، وكذلك جلسات إستماع تجمع الصحفيين والأكاديميين والطلاب والنواب.
- نشر أوراق تلخص الإستنتاجات والخبرات التي إكتسبها في حقل الرصد والمراقبة مع وجود مجموعات تركيز مناطقية تعمل على تحديد السياسات العامة من خلال مناقشات مفتوحة مع المواطنين.
- عقد جلسات دورية مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز دور المرصد في توفير المعلومات المفيدة لتلك المنظمات في حملاتها الخاصة بالقضايا المطروحة أو التي تود طرحها على البرلمان.

ثانياً : محتويات مرصد الأداء النيابي اللبناني:

يحتوى مرصد الأداء النيابي على قائمة بأسماء أعضاء مجلس النواب المنتخبين منذ ايار - حزيران عام 2005. ويتم إستعراضهم على الموقع بالترتيب الأبجدي، أو حسب الكتلة البرلمانية، أو حسب الدوائر الإنتخابية، وكذلك قائمة باللجان النيابية الدائمة وقائمة بأسماء أعضاءها (لكن دون توضيح لمناصب الأعضاء داخل اللجان، وعرضهم بإعتبارهم كلهم أعضاء متساويين). كما يشتمل على قسم خاص بالإحصاءات حول النواب والأداء النيابي ثم نص النظام الداخلي (اللائحة الداخلية) لمجلس النواب، وأخيراً نص الدستور اللبناني.

هناك مكان لخدمة البحث داخل الموقع في المحفوظات على الموقع ويمكن تحديد الإختيار ب : النائب - الكتلة - الدائرة - العمل النيابي - السياسات العامة - المصدر (هناك تسع مصادر يعتمد عليها المرصد في معلوماته عن النواب، وتنوع هذه المصادر بين الصحف الرئيسية اللبنانية (النهار، السفير، المستقبل، الأخبار) والوكالة الوطنية للإعلام وموقع مجلس النواب وموقع وزارة الدولة

لشئون مجلس النواب والشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات). وأخيراً تقرير النائب وهو عبارة عن تقرير مفصل يقدمه النائب بنفسه بعد طلب كتابي من المرصد حول عمل النائب التشريعي والرقابي والمتعلق بمجال السياسات العامة.

ثالثاً : أهم مميزات مرصد الأداء النيابي اللبناني:

يتميز مرصد الأداء النيابي اللبناني بأنه يمكن مستخدم المرصد على موقع الإنترنت من الحصول على المعلومات من ثلاثة مداخل أساسية، الأول عبر لائحة أسماء النواب والثاني عبر إطار العمل والنشاط النيابي ويبلغ عددهم ستة إطارات :

- أعمال النواب في جلسات اللجان النيابية
- أعمال ومواقف النواب لدى جلسات الهيئة العامة
- اقتراحات القوانين أو تعديل القوانين المقترحة من قبل النواب
- الأسئلة والاستجابات المرفوعة من قبل النواب جانب الحكومة
- الطعون في القوانين التي تقدم بها النواب
- المواقف والتصريحات والنشاطات الأخرى المتناولة في وسائل الإعلام

وأخيراً لائحة بالسياسات العامة التي تعني المواطن وشؤونه (ما يقارب 56 سياسة عامة مرصودة).

أيضاً من مميزات مرصد الأداء النيابي أنه يقدم المعلومات بأكثر من صورة بحيث يسهل على المستخدم إستعراض المعلومات والبيانات الموجودة بالموقع فهناك رسوم بيانية وجداول توضيحية. بالإضافة إلى بروفایل لكل نائب يحتوي على المعلومات الأولية عنه ووسائل التواصل معه. أيضاً يقوم فريق عمل المرصد بنشر إستمارة مقابلة مع النواب تم الاعتماد على نموذج من الأسئلة في كل المقابلات مع النواب من أجل التمتع بصفة العمل الأكاديمي. والأسئلة المطروحة على النائب في مجرى المقابلة هي:

- ما هي السياسات العامة الخمس الأهم بالنسبة الى النائب؟
- في حال إعادة إنتخاب النائب، ما هي خطة العمل التي ستبناها في سياق السياسات العامة التي إختارها المواطنون؟
- ما هو موقف النائب الرسمي تجاه قضية الوصول إلى المعلومات؟

وغير ذلك من الأسئلة ويتم نشر هذه الإستمارة وأجوبة النائب وإتاحتها على الموقع في حال إستجابة النائب للإجابة.

عرض للمرصد البرلماني للمملكة المتحدة

they work for you

اولا : نبذة عن المرصد البرلماني في المملكة المتحدة

انطلقت فكرة المرصد البرلماني الإنجليزي من أنه على الرغم مما يشهده النظام السياسي في المملكة المتحدة من ديمقراطية و اسعة النطاق إلا أن العديد من المواطنين ليسوا على دراية بأسماء نوابهم في البرلمان، من هنا جاءت فكرة موقع المرصد البرلماني

إنطلقت فكرة المرصد من قيام مجموعة من المتطوعين بالعمل على فكرة إنه يمكن للمواطن العادي ممارسة الدور الرقابي على أعضاء البرلمان المنتخبين في مجلس العموم البريطاني و الغير معينين في مجلس اللوردات حتى يستطيع المواطن الإنجليزي متابعة الأداء النيابي في المملكة المتحدة.

انطلقت الفكرة الرئيسية للمرصد البرلماني في المملكة المتحدة عام 1998 وتلاها اضافة قسم جديد للمرصد عام 2006 يرصد الأداء النيابي داخل البرلمان الأيرلندي و بعدها بعامين تم تأسيس صفحتين أخرتين على المرصد معنيين برصد الأداء النيابي داخل البرلمان الاسكتلندي و داخل مقاطعة ويلز.

ثانيا : محتويات المرصد البرلماني في المملكة المتحدة

يوفر المرصد البرلماني للمملكة المتحدة قواعد بيانات كاملة و قابلة للتحميل عن نواب مجلس العموم البريطاني و كذلك مجلس النواب حيث تشمل تلك القواعد على عدد النواب داخل كل مجلس و سيرهم الذاتية.

وكما يعمل المرصد البرلماني على توفير قواعد بيانات عن الأداء النيابي داخل المملكة المتحدة، فإنه يعمل أيضا على توفير قواعد بيانات عن كل البرلمانات التابعة للمملكة المتحدة مثل البرلمان الاسكتلندي و الأيرلندي و مجلس مقاطعة و يلز أيضا .من خلال صفحات مستقلة لكل برلمان.

ثالثا : مكونات المرصد البرلماني

يتكون المرصد البرلماني للمملكة المتحدة من 7 مكونات رئيسية:

يتناول المكون الأول عرض عام لما يقوم به المرصد البرلماني و المكونات الرئيسية للموقع.

اما المكون الثاني للمرصد فيستعرض أسماء النواب و سيرهم الذاتية و الأحزاب التي ينتمي إليها كل نائب و المنصب الذي يتولاه داخل البرلمان كما يستعرض الموقع قاعدة بيانات كاملة عن النواب في برلمان المملكة المتحدة منذ عام 1935 و حتى عام 2010.

يستعرض المرصد في المكون الثالث منه أسماء أعضاء مجلس اللوردات بالإضافة إلى مكون فرعى يستعرض قائمة تاريخية بأسماء كل أعضاء مجلس اللوردات و إمكانية تحميل القائمة في صيغة: excel sheet .

يستعرض المكون الرابع من المرصد البرلماني الإنجليزي كافة النقاشات العامة التي يتناولها أعضاء مجلس العموم البريطاني أثناء انعقاد المجلس كما يوفر هذا المكون خاصية البحث عن مضبطة بعينها من خلال تحديد تاريخ النقاش في محرك البحث.

يتناول المكون الخامس من المرصد البرلماني الإنجليزي عرضاً لكافة الطلبات و المقترحات التي يقدمها أعضاء البرلمان كما يوفر خاصية البحث عن مقترح بعينه من خلال تحديد اسم المقترح و تاريخه في محرك البحث الخاص بهذا المكون.

يتناول المكون السادس من المرصد لجان القوانين و التي تختص بالنظر في مشاريع القوانين التي يقدمها أعضاء البرلمان و يحتوى هذا المكون على عدد كبير من مشروعات القوانين المقترحة منها ما تم مناقشته و منها ما هو تحت عملية النقاش

اما المكون السابع و الأخير في المرصد فإنه يقوم بعرض كافة البيانات المستجدة في البرلمان بغرفتيه و يكون هذا العرض عرضاً تفصيلياً لسير العمل داخل البرلمان يوميا و محددًا بالساعة أيضا

ثالثا : أهم مميزات المرصد البرلماني للمملكة المتحدة :

أهم ما يميز المرصد البرلماني للمملكة المتحدة خاصية محركات البحث التي يوفرها المرصد فمنذ النظرة الاولى على الصفحة الرئيسية للمرصد نجد محرك بحث يختص بمعرفة النائب الخاص بكل منطقة من خلال الكود البريدي الذي يقوم المواطن بادخاله لمعرفة النائب الذي يمثل.

و كذلك هناك محركات بحث أخرى في كل صفحة فرعية للبحث عن النواب و المضابط و النقاشات العامة في مجلس العموم و مجلس اللوردات و كذلك إمكانية إستخدام محركات البحث الموجودة في الوصول للمشروعات المقترحة من قوانين و أسئلة مقدمة من النواب للحكومة و مقترحات و غيرها.

كما يوفر المرصد البرلماني للمملكة المتحدة خاصية المتابعة للأخبار التي تصدر بشأن الأداء البرلماني و خاصية تسجيل المستخدم على الموقع حتى يتمكن من الحصول على كافة المتابعات الخاصة بالبرلمان عبر البريد الالكتروني له.

في النهاية يمكن القول بأن المرصد البرلماني للمملكة المتحدة هو أحد أهم مواقع المراصد البرلمانية في العالم حيث يرصد الأداء النيابي في المملكة المتحدة والتي تعد من أكبر النظم البرلمانية في العالم وأقدمها على الإطلاق وبالتالي فهذا المرصد يعتبر مرجعاً هاماً لكل المراصد التي ترغب في تغطية الأداء النيابي داخل برلماناتها.

بيلوغرافيا بالمراسد البرلمانية

أولاً: المراسد البرلمانية العربية

- مصر :-

مرصد البرلمان المصري :

<http://megparliament.com/>

- الأردن :-

مرصد البرلمان الأردني :

<http://www.ipm.jo/>

المرصد البرلماني :

<http://www.parliamentjo.net/>

- لبنان :-

مرصد الاداء النيابي اللبناني :

<http://www.lpmonitor.org/Default.php>

- اليمن :-

مرصد البرلمان اليمني :

<http://www.ypwatch.org/>

- العراق :-

المرصد النيابي العراقي :

<http://www.miqpm.com/index.php>